جامعة 8ماي 1945 قالمة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

مخبر التحديات الديمغرافية بالجزائر

الملتقى الدولي حول :

المدينة والتحديات الديمغرافية

يوم 14 نوفمبر 2023

استمارة المشاركة

اللقب والاسم: عبيدة صبطي

الجنسية : الجزائرية **البلد :** الجزائر

الرتبة العلمية: أستاذ التعليم العالي

القسم : علم الاجتماع **الجامعة :** محمد خيضر – بسكرة –

البريد الالكتروني: abida.sabti@univ-biskra.dz

الهاتف : 0540.80.05.89

اللقب والاسم: سفيان فاسي

الرتبة العلمية: طالب دكتوراه سنة ثالثة

القسم : علم الاجتماع **الجامعة :** محمد خيضر – بسكرة –

البريد الالكتروني: sofiane.faci@univ-biskra.dz

الهاتف : 0553.23.21.88

محور المداخلة : المحور الثاني : الفقر، البطالة ، سوق العمل ، ودور العمل الجمعوي

عنوان المداخلة : دور العمل الجمعوي في مواجهة تحديات الفقر و البطالة في سوق العمل من خلال منظمات المجتمع المدني .

الملخص :

هدفت هذه الدراسة إلى تبيان دور العمل الجمعوي في الوقاية من مخاطر الأزمات الاجتماعية و أفات التخلف، حيث يكتسي هذا الموضوع أهمية كبيرة على الصعيد الوطني، خاصة مع تفاقم الوضع الاقتصادي والسياسي نتيجة الإصلاحات والتغيرات في نظام الحكم، ومع التطورات المتسارعة لتكنولوجيا الإعلام والاتصال، ظهرت للوجود مجموعة من التغيرات في البناء الاجتماعي، ساهمت في إنتاج و إعادة إنتاج مفردات جديدة في قاموس المجتمع الجزائري، أثرت على البناء الديمغرافي للمجتمع، حيث أصبحت الظواهر الاجتماعية كالفقر و البطالة في سوق العمل منتشرة بكثرة، خاصة لدى فئة الشباب والمراهقين مما استدعى تدخل الدولة لإيجاد حلول للحد من هذه الظواهر، فكان عليها إلا تحقيق التناسق والتناغم بينها وبين منظمات المجتمع المدني، الذي يعتبر لبنة أساسية في النسيج الاجتماعي نظرا لما يقدمه من خدمات في مجال الرعاية الصحية و الاجتماعية والعمل الخيري، لاحتواء الكثير من الظواهر السلبية وتحقيق التكافل و تقوية الرباط الاجتماعي بين الأفراد .

الكلمات المفتاحية : الدور، العمل الجمعوي، الفقر، البطالة، سوق العمل، منظمات المجتمع المدني

Summary :

This study aims to demonstrate the role of societal action in preventing the risks of social crises and the scourge of underdevelopment At the national level, where this topic is of great importance, Especially as the economic and political situation worsens as a result of reforms and changes in the system of governance and with the rapid development of information and communication technology, a range of changes in social construction have emerged and contributed to the production and reproduction of new vocabulary in the dictionary of Algerian society, It has affected the demographic structure of society, where social phenomena such as poverty and unemployment in the labour market have become widespread, Especially among young people and adolescents, which necessitated the State's intervention to find solutions to reduce these phenomena coherence and harmony between them and civil society organizations, which is an essential building block in the social fabric due to its health care, social care and philanthropy services to contain many negative phenomena, achieve solidarity and strengthen the social bond between individuals.

Keywords: Role , Associative Action ,Poverty - Unemployment , Labour Market , Civil Society Organizations–

عنوان المداخلة: دور العمل الجمعوي في مواجهة تحديات الفقر و البطالة في سوق العمل من خلال منظمات المجتمع المدني .

مقدمة :

يعتبر **العمل الجمعوي** أحد الدعامات الأساسية لتطوير وتنمية المجتمع، من خلال مختلف الخدمات المقدمة في مجال الرعاية الاجتماعية والصحية وحتى الاقتصادية، وذلك خدمة للعنصر البشري، ولقد كان العمل الجمعوي بمختلف برامجه ونشاطاته في وقت سابق ينطلق من مفهوم عفوي يغلب عليه الطابع التقليدي و الديني، كالتكافل و التعاون والعطاء وفعل الخير وذلك مادعت إليه الآية الكريمة في قوله تعالى" فمن تطوع خيرا فهو خير له ....." أما اليوم وفي ظل التطور والتغير الديمغرافي للبيئة وطبيعة المجتمع، أصبح يتضمن أبعادا أخرى أكثر تنظيما وفعالية، كالتنمية و الوقاية ومساعدة الدولة في العجز الاقتصادي والاجتماعي.

ومن بين التنظيمات الجديدة في **العمل التطوعي** ما يسمى **بالمجتمع المدني**، الذي يتكون من مختلف التنظيمات والفعاليات داخل المجتمع يهدف إلى تقاسم السلطة مع الدولة انطلاقا من مبدأ أن عهد الدولة المتسلطة والدكتاتورية والطاغية قد ولى. ومن هنا يتمثل دور **المجتمع المدني** في خلق توازن بين القوى الاجتماعية، كما يعمل **المجتمع المدني** على إفراز فضاء مستقل منتج لقيم العدالة والمساواة والحرية. **فالمجتمع المدني** هو فضاء للحرية، يتكون من شبكة العلاقات التي تقوم على الاختيار والاقتناع والحرية، حيث أنه يمنح الأفراد قدرة على النشاط الطوعي الحر.

ويعمل **المجتمع المدني** على تنظيم العلاقات داخل تنظيمات مدنية تحقق استقلالا نسبيا عن الدولة من ناحية وعن قوى السوق من ناحية أخرى. فالحياة المدنية هي الفضاء الطبيعي للعمل الحر الذي تنمو فيه قدرات البشر وإمكانياتهم وقدراتهم على حب الاستقلال ونبذ التسلط والقمع.

وفي **ظل العصر الرقمي و التطور التكنولوجي** وانطلاقا من ما أحدثته شبكة الانترنت من تغيرات مست جميع مجالات الحياة الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية، حيث ساهم هذا التضخم الهائل في صعوبة الحياة الاجتماعية، مما سمح بظهور عدة أفات اجتماعية أثرت على النسيج الاجتماعي للفرد و المجتمع. و لعل أبرز هذه الآفات انتشار الفقر و البطالة في سوق العمل و التي أصبحت تشكل خلل في البناء الديمغرافي للمجتمع بشكل عام و فئة الشباب و المراهقين بشكل خاص.

إن ما نعيشه اليوم من توسع رهيب في استفحال مختلف الآفات الاجتماعية راجع إلى الفساد و الإصلاحات الفاشلة في السلطة، مما نتج عنه تدني القدرة الشرائية و تفشي البطالة وانتشار الفقر والجريمة والعنف وتدهور الفضاء الديمغرافي للفرد، وللهروب من الواقع وشبح البطالة اتجه الشباب اليوم إلى فكرة الهجرة غير الشرعية عبر قوراب الموت، بحثا منهم عن عيش حياة كريمة، لذا كان واجب على الدولة الجزائرية إيجاد حلول لمثل هذه الإنزلاقات غير الأخلاقية و الخطيرة التي تهدد استقرار و أمن المجتمع، حيث عملت على تشكيل و مد جسور التواصل والاتصال بينها و بين منظمات المجتمع المدني أو ما يسمى بالقطاع الثالث لأنه يعتبر دعامة أساسية لبناء المجتمع و النهوض به و ذلك من خلال تشجيع إنشاء الأحزاب و الجمعيات بمختلف أشكالها الدينية و الرياضية و الاجتماعية، فوجود مثل هذه المنظمات في المجتمع الجزائري هو بمثابة خطوة إيجابية من حيث تكامل الوظائف و تحقيق الترابط و التماسك الاجتماعي بينها و بين مؤسسات الحكومة و ذلك للوقاية و الحد من انتشار هذه الآفات الاجتماعية من خلال تحسين ورفع مستوى معيشة الفئات الهشة و التكفل الصحي التام، وتنمية قدراتهم الإنتاجية من خلال توجيههم إلى المرافق ومراكز الشباب، وتكوينهم على بعض المهن المطلوبة في سوق العمل و سنحاول في هذه الورقة البحثية إبراز النقاط التالية :

* **إبراز مقومات منظمات المجتمع المدني والعمل الجمعوي في المدينة أو الاجتماع العمراني**

* **إبراز الآليات التي تتبعها الجمعيات الخيرية لمكافحة الفقير.**

* **إبراز الدور التربوي لمنظمات المجتمع المدني في مواجهة بُعد الفقر.**

* **إبراز دور منظمات المجتمع المدني في مواجهة بُعد البطالة.**

* **إبراز دور الجمعيات في مجال الإدماج المهني و الاجتماعي للشباب في سوق العمل .**

1. تحديد وضبط مفاهيم البحث:

يساعد تحديد المفاهيم الباحث على توضيح المعاني والمفاهيم التي يتناولها في البحث، وذلك بهدف إزالة الغموض والالتباس حول المعنى المتبني في الدراسة، لأن غموض المفهوم يفقد الموضوع قيمته العلمية. ونشير إلى أننا سنقتصر على تحديد الدور، العمل الجمعوي، الفقر، البطالة، سوق العمل. منظمات المجتمع المدني.

1.1 الدور:

يشير الدور إلى: سلوك يقوم به شاغل مركز معين يحدد الأنماط السلوكية التي يجب عليه أن يجمعها تجاه الآخرين الذين يتفاعل معهم، واضعا اعتبار الحقوق و الالتزامات التي يفرضه عليه مركزه. (مقدم، 2020، صفحة 16).

كما يعرف عالم الاجتماع "رالف ليتون" مفهوم الدور في كتابه" الأساس الثقافي للشخصية" بأنه" جمله المهام و الواجبات و الحقوق وكذا السلوك المرتقب من الفرد أو المنظمة في موقع اجتماعي معين" (عبد الله، 2010، صفحة 24).

2.1 العمل الجمعوي:

هو مجموعة الحركات المنظمة، تتجه إلى التأثير في العالم الخارجي وتستهدف غاية ما، ويقال من الناحية الاجتماعية" عمل مشترك أو عمل جماهيري (ياقوت، 2017، صفحة 27)

كما يعرفه حميد بن خليل الشايحي: بأنه الجهد الذي يبذله الإنسان بلا مقابل لمجتمعه بدافع منه للإسهام في تحمل مسؤولية المؤسسة التي تعمل على تقديم الرعاية الاجتماعية ، وهو كذلك خدمة إنسانية وطنية تهدف إلى حماية الوطن و أهله من أي خطر . (سمية و خالد، 2021، صفحة 257).

3.1 الفقر:

التعريف الاجتماعي للفقر: جاء في قاموس علم الاجتماع على أن الفقر هو مستوى معيشي منخفض لا يفي بالاحتياجات الصحية والمعنوية المتصلة بالاحترام الذاتي للفرد أو مجموعة من الأفراد وينظر إلى هذا المصطلح نظرة نسبية نظرا لارتباطه بمستوى المعيشة العام في المجتمع وبتوزيع الثروة ونسق المكانة والتوقعات الاجتماعية (محمد عاطف، 1979).

كما يعرف الفقر " Michel Mollat " :

بأنه الشخص الذي يكون بصفة دائمة أو مؤقتة في وضعية الضعف، التبعية، الإذلال، الحرمان من أبسط وسائل العيش: المال، العلاقات، السلطة، الكفاءات، التقنية، القدرات الثقافية، الحرية، الشرف والكرامة الفردية، يعيش اليوم تلوى الأخر دون أي فرص للنهوض لو لم يتحصل على مساعدة الغير " (نادية، 2009، صفحة 08).

4.1 البطالة :

تعرف منظمة العمل الدولية المتعطلين عن العمل بأنهم الأشخاص الذين هم في سن العمل، القادرون عليه، الباحثون عليه، ويقبلونه عند الأجر الساند، لكنهم لا يجده . (سميرة و زهية، 2012، صفحة 75)

كما يرى بعض الباحثين إلى أن مصطلح " العطالة " ربما يكون أفضل من مصطلح " البطالة " إذ أن البطالة كلمة تحمل في طياتها مضمونا قيميا أو أخلاقيا، حيث أنها مستمدة من الباطل عكس الحق، خاصة إذا كان العاطل ذلك الشخص الموجود داخل قوة العمل وعمره محصور بين 16 و 60 سنة لا يعمل بأجر ولو مدة محددة ، وقادر على العمل وراغب فيه ولا يجده رغم جديته في البحث عنه. (عيسى، عادل، و نصر الدين، 2018، الصفحات 143-144) .

5.1 سوق العمل :

يعرف بأنه : ذلك المكان الذي يلتقي فيه الطلب و العرض على الشغل أو العمل، ويعبر على عرض و طلب سلعة هذا السوق بتعبيري العمل أو الشغل، إذ أن العمل يعتبر ذلك الجهد العضلي وذهني الذي يبذله الإنسان عن قصد ووعي بهدف خلق المنافع الاقتصادية، في حين الشغل يرتبط بشغل المناصب الشاغرة المنشأة من طرف المؤسسة الاقتصادية، وبالتالي فهي تعرض من طرف هذه الأخيرة وتطلب من طرف الفرد . (ليندة، 2014، صفحة 27)

في حين يرى الاقتصادي" **كير**" بأن" السوق الطبيعية للعمل تختلف كليا عن سوق العمل في ظل الظروف التامة، إذ أن نظرة العامل الاعتيادي إلى السوق تكون ضيقة، كما أنه لا يعتبر مشاركا يقضا فيها" (محمد، 2020، صفحة 32).

وعليه فإن سوق العمل من حيث تطور خصائصه ومعطياته تجسيدا لسياسات التشغيل في أي تطور المجتمعات.

وأما بالنسبة لمصطلحي العرض والطلب طبقا لتداولها والتعريف الملحق بهما فإنهما:

الطلب: يعني تسجيل عامل احتياطي يبحث عن العمل؛ أي الطلب يمس فقط الراغبين في العمل والمسجلين في قائمة المؤسسة المذكورة ولا يخص غير المسجلين.

العرض: ويقصد به كل منصب شاغر في أحد قطاعات أو فروع الاقتصاد الوطني والذي ترغب المؤسسة المستخدمة المعنية سده. فهو يخص فقط شواغر العمل المصرح بها لدى مكتب اليد العاملة ولا يقترن بعملية خلق مناصب العمل.

ومن خلال هذه التعاريف نصل إلى تعريف إجرائي لسوق العمل وهو "المعادلة التي طرفها عرض وطلب العمل والذي تتحدده من خلالهما قوة العمل من مستخدمين وعاطلين عن العمل".

6.1 منظمات المجتمع المدني :

إن **المجتمع المدني** كمفهوم حديث لم يظهر ويتطور بشكله الحالي المنظم في دفعة واحدة ولم يتم على يد فيلسوف أو مفكر واحد، إنما نشأ وتطور بفضل تراكم إسهامات الفلاسفة والمفكرين خاصة السياسيين، المبنية على اختلافاتهم الفكرية التي ولدت أطروحات ملقحة بكبريات الايديولوجيات وعلى النقد البناء والدراسات الجدية والثرية في هذا الحقل الممزوج بالسياسة والاجتماع، لذا سنتطرق في هذا المبحث إلى التعريف بهذا المفهوم ونحدد خصائصه وسيرورته التاريخية في الفكر الغربي، لننتقل بعد ذلك إلى إشكالية تأصيل هذا المفهوم في الدراسات العربية المعاصرة والتي تعاني من العديد من التناقضات والاختلافات المفاهيمية.

إن مفهوم **المجتمع المدني** ليس وليد اليوم، وإنما له جذوره العالقة في التاريخ، ورغم ما يلقاه هذا المفهوم من رواج أكاديمي علمي، إلا أنه يواجه صعوبة في تأصيل المفهوم وفي تحديد المؤسسات المكونة له، لذا وجب تعريفه من الناحية اللغوية والاصطلاحية والإجرائية.

1.6.1 مفهوم المجتمع المدني:

➢ تعريف المجتمع المدني لغة :

تجدر الإشارة بداية إلى أن مصطلح **المجتمع المدني** مصطلح غربي، يلفظ باللغة الفرنسية **(Société Civil)** لذا لا نجد له تعريفا لغويا دقيقا في المعاجم السياسية والفلسفية والاجتماعية العربية وذلك كونه مصطلح مركب دال على بيئة معينة نشأ وتطور بنشأتها و تطورها و (Société) كلمة لاتينية تعني مجتمع أما (Civil) فهي كلمة ذات الأصل اللاتيني **(Civis)** وتعني المواطن، وليست مشتقة من كلمة (Civilisation) كما هو شائع(بشارة، 1998، صفحة 64).

وما يلاحظ هو أن كلمة **(Civis)** في الترجمة العربية لا يحمل دلالات المواطنة، وإنما مدني من المدينة أو التمدن، والمدينة تعني المكان الذي اجتمع فيه الأفراد للعيش معا استجابة للعوامل المختلفة وبالتالي يحتضن الشأن العام(مسلم، 2004، صفحة 301).

كما يقصد باللفظ مدني" أن لا يقوم المجتمع على السياسة ولا يتحد بفعل عوامل إيديولوجية أي أن **المجتمع المدني** يرتبط بأواصر مدنية وفقط (سعيد، 1996، صفحة 29).

وبين معنى الكلمتين في اللغتين العربية واللاتينية اختلاف جذري كون المصطلح نابع من بيئة هذه الأخيرة مما يطرح إشكالية تعبير المصطلح عن محتواه في اللغة العربية، وهذه إشكالية تعاني منها أغلب المصطلحات والأفكار المستوردة.

- **تعريف المجتمع المدني اصطلاحا**

هو "مجموعة من المنظمات الطوعية الحرة والمستقلة عن الدولة، تشغل المجال العام وتقع ما بين الأسرة والدولة وتكون العضوية فيها بطريقة اختيارية، ودفاعا عن مصالح العامة دون أن تسعى لتحقيق الربح المادي".

وعليه **فمنظمات المجتمع المدني** تتكون من الهيئات التي تسمى المؤسسات الثانوية مثل الجمعيات الأهلية، والنقابات المهنية والعمالية، وشركات الأعمال، والغرف التجارية والصناعية، المؤسسات الخيرية، والجمعيات المدنية، والهيئات التطوعية، وجمعيات حقوق الإنسان، وجمعيات حقوق المرأة، والنوادي الرياضية، جمعيات حماية المستهلك وما شابهها من المؤسسات التطوعية.والمقصود أن نطاق المجتمع المدني ينحصر في المؤسسات والمنظمات غير الحكومية التي يقوم نشاطها على العمل التطوعي، ومن ثم فهو مجتمع مستقل إلى حد كبير عن إشراف الدولة المباشر(ملادي: 2008، ص 258).

وعليه يمكن أن نستخلص بأن المجتمع المدني يتكون من عدة خصائص، حيث تتفق معظم الدراسات الأكاديمية والمتناولة لظاهرة **المجتمع المدني** مع الخصائص التي قدمها "صموئيل هانتغتون(Samuel Huntington)، والمحددة في أربعة خصائص واجبة التوفر في **المجتمع المدني** وهي(الصبيحي: 2000، ص 25):

أ.**القدرة على التكيف في مقابل الجمود:** ويقصد بها القدرة على التكيف مع التطورات البيئية التي تعمل فيها، إذن فكلما كان للمؤسسة قدرة عالية على التكيف كلما كانت أكثر فعالية، لأن الجمود يؤدي إلى تضاؤل أهميتها وربما إلى القضاء عليها، وثمة عدة مؤشرات فرعية متمثلة في:

- **التكيف الزمني:** ويقصد به قدرة المؤسسة على الاستمرار لفترة طويلة من الزمن.

- **التكيف الجيلي:** ويقصد به قدرة المؤسسة على الاستمرار مع تعاقب الأجيال من الزعماء في قيادتها.

- **التكيف الوظيفي:** ويقصد به قدرة المؤسسة على إجراء تعديلات في أنشطتها للتكيف مع الظروف المستجدة.

ب.الاستقلال في مقابل الخضوع والتبعية: أي أن لا تكون مؤسسات **المجتمع المدني** خاضعة أو تابعة لغيرها من المؤسسات أو الجماعات أو الأفراد، بحيث يسهل السيطرة عليها وفق ما يتماشى مع رؤية وأهداف المسيطر، ويمكن تحديد استقلالية **المجتمع المدني** عن الدولة من خلال المؤشرات التالية:

- **الاستقلال المالي لمؤسسات المجتمع المدني:** ويظهر ذلك من خلال مصادر التمويل، هل هو تمويل خارجي تمنحه الدولة أو بعض الجهات الخارجية، أم هو تمويل ذاتي من خلال مساهمات الأعضاء أو التبرعات أو عوائد نشاطاتها الخدماتية أو الإنتاجية.

- **الاستقلال الإداري والتنظيمي:** أي مدى استقلاليتها في إدارة شؤونها الداخلية، طبقا للوائحها وقوانينها الداخلية بعيدا عن تدخل الدولة.

ج.**التعقد في مقابل الضعف التنظيمي:** يقصد به تعدد المؤسسات الرأسية والأفقية داخل المؤسسة، بمعنى تعدد هيئاتها التنظيمية من ناحية، ووجود مستويات تراتبية داخلها وانتشارها داخل المجتمع الذي تمارس فيه نشاطاتها من ناحية أخرى.

د.**التجانس في مقابل الانقسام:** ويقصد به عدم وجود صراعات داخل المؤسسة التي تؤثر بطبيعة الحال على ممارستها لنشاطاتها، فكلما كانت الانقسامات والصراعات داخل المؤسسة المدنية تتعلق بطبيعة نشاطها وممارستها وتحل بطرق سلمية، كلما ازداد تطور المؤسسة، إذ يعتبر هذا مقياس دليل على صحة

المؤسسة، وكلما كانت الصراعات تقوم على أسباب شخصية وكانت طريقة الحل عنيفة، كلما دل ذلك على تخلف المؤسسة.

وعليه يقصد **بمنظمات المجتمع المدني** كل التنظيمات الرسمية و الحركات الاجتماعية وغيرها من المنظمات غير الحكومية الرامية إلى إعادة توزيع موارد القوة السياسية و الاجتماعية و الثقافية، وكذلك توسيع نطاق ممارسة السلطة.

كما يعرفها" **تالكوت بارسونز** " أنها وحدات اجتماعية أو تجمعات إنسانية تبنى ويعاد بنائها بقصد تحقيق أهداف معينة (أحمد، 2016، صفحة 16).

أما التعريف الأهم من حيث الذيوع و الانتشار، ومن حيث تضمنه سمات هذه المنظمات بدقة و هو: " المجتمع المدني هو مجموعة التنظيمات التطوعية المستقلة ذاتيا، التي تملأ المجال العام بين الأسرة و الدولة، هي غير ربحية، تسعى إلى تحقيق منافع أو مصالح للمجتمع ككل، أو بعض فئاته المهمشة، أو لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة بقيم و معايير الاحترام والتراضي (أماني، 2008، صفحة 63).

2.مقومات المجتمع المدني والعمل الجمعوي:

انتشر في السنوات الأخيرة مصطلح **المجتمع المدني** في الأدبيات العربية للتعبير عن القوى الاجتماعية المختلفة والمتعددة التي تنشط في المجتمع في إطار منظم بهدف تحقيق مطالب واحتياجات الجماعات التي تمثلها.

وهذا الكيان المسمى **بالمجتمع المدني** الذي يتكون من مختلف التنظيمات والفعاليات داخل المجتمع يهدف إلى تقاسم السلطة مع الدولة انطلاقا من مبدأ أن عهد الدولة المتسلطة والدكتاتورية

والطاغية قد ولى. ومن هنا يتمثل دور **المجتمع المدني** في خلق توازن بين القوى الاجتماعية، كما يعمل **المجتمع المدني** على إفراز فضاء مستقل منتج لقيم العدالة والمساواة والحرية. **فالمجتمع المدني** هو فضاء للحرية، يتكون من شبكة العلاقات التي تقوم على الاختيار والاقتناع والحرية، حيث أنه يمنح الأفراد قدرة على النشاط الطوعي الحر.

و انطلاقا من هذه الروح فإن للمجتمع المدني مقومات وشروط عديدة تدور حول إعطائه الأهمية و الريادة في قيادة المجتمع ومن أبرزها مايلي:

- **الاستقلالية:** من أكثر المسائل إثارة للنقاش في المجتمع المدني هي إشكالية علاقته بالدولة من حيث مدى الارتباط أو الانفصال بينهم، إذن الاستقلالية هنا لا تعني الحياد التام للمجتمع المدني عن الدولة أو مؤسستها الرسمية، فلابد من وجود تنسيق وتكامل بينهما، فضعف الدولة لا يفيد المجتمع المدني لأنه سوف يؤدي إلى عدم الاستقرار والفوضى و الصراعات، والعكس فضعف المجتمع المدني مع قوة الدولة يؤدي إلى الاستبداد و الفساد والتبعية.
- **الطوعية:** تعتبر الطوعية مقوم رئيسي ومسألة محورية في فهم العلاقة بين الفرد و الجماعة أو بين الخاص والعام وحدود الروابط بين المجتمع المدني و أشكال التضامن التقليدية، فقد أعطى المجتمع المدني أهمية كبيرة للفرد، ولكن مع هذا فإنه لا يدعو إلى مجتمع الفردية و الأنانية، بل يدعو لمجتمع التضامن و المأزرة بين الناس.
- **المدينة أو الاجتماع العمراني:** يرتبط هذا المقوم بالمدينة واجتماع الناس في فضائها وحيزها العمراني، نظرا لما تحمله المدينة من تناقضات داخلية تلازمها وتميزها عن العالم الريفي، فهناك من يرفض ربط قيم المجتمع المدني بفعاليات و سلوكيات سكان المدن لأن التاريخ أظهر أن كثير من الفضائل و القيم كالتعاون، وتقديم يد المساعدة والتضامن موجودة بشكل

أكثر رسوخا في الثقافة الريفية منها في ثقافة المدينة، حيث تسود الأنانية في الأغلب ، لذا فإن المساواة بين أبناء الريف موجودة بشكل طبيعي، عكس ما هو سائد في المدن فإن سلوكاتهم التضامنية تتبع من خلال مبادراتهم المستقلة والطوعية و التي تم اكتسابها عبر تعايش سكانها مع الزمن، وهدفها تحقيق المصالح المشتركة بين مواطني المدينة والدولة ككل (عبد الوهاب، 2020، الصفحات 157-160)

3.الآليات التي تتبعها الجمعيات الخيرية لمكافحة الفقر :

لقد شهد العمل الاجتماعي التطوعي عدة تغيرات وتطورات في مفهومه ووسائله ومرتكزاته وذلك بفعل التغيرات التي تحدث في الاحتياجات الاجتماعية، وما يهمنا في هذا السياق التطورات التي حدثت في غايات و أهداف العمل الاجتماعي، فبعد أن كان الهدف الأساسي هو تقديم الرعاية و الإعانة للمجتمع، أصبح الهدف الآن إحداث التغير وتحقيق التنمية، لذا لعبت الجمعيات الخيرية من خلال تجارب عديدة دورا هاما في التخفيف من حدة الفقر من خلال تطبيقاتها الواقعية و كان من أهم آلياتها لذلك هو خلق فرص عمل وزيادة مستوى الدخل من خلال تشجيع الأعمال أو المشروعات الصغيرة وذلك بمنح الطبقات الفقيرة إئتمانا ومنحا للقيام بالمشروعات الصغيرة.

ويمكن إجمال بعض المهام التي تقوم بها معظم الجمعيات الخيرية للتخفيف من حدة الفقر من خلال:

- مساهمة ورعاية الأسر و الأفراد الذين يعيشون تحت خطوط الفقر.
- رعاية الفئات المهمشة من النساء" الأرامل– المطلقات –
- رعاية الأطفال و الأيتام، وعمالة الأطفال، و الأطفال المجهولين النسب.
- تأهيل وتدريب وتعليم وتشغيل مختلف فئات الإعاقة ورعايتهم صحيا و اجتماعيا. (علي مصطفى، 2015، الصفحات 34-37).

4.الدور التربوي لمنظمات المجتمع المدني في مواجهة بُعد الفقر:

إن الدور التربوي الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني في مواجهة تحديات الفقر، يتمثل في حزمة من السياسات و المناهج لمعالجة الفقر، من خلال دعم النشاطات المختلفة وتعزيز الأمن الصحي داخل كل مؤسسة مجتمعية، وزيادة الفرص الاقتصادية للمرأة وتشجيعها للدخول ضمن القوى العاملة في سوق العمل، ومساعدة الأسر بتوفير ما تحتاج إليه من ضروريات.

وتتميز منظمات المجتمع المدني بإنشاء مؤسسات تقليدية مثل: مؤسسات تقديم الاحتياجات الأساسية من غداء وكساء وعلاج وترفيه ونشاط رياضي من خلال مراكز الاستقبال والتي تقدم خدمات الإيواء.

5.الدور التربوي لمنظمات المجتمع المدني في مواجهة بُعد البطالة :

تعتبر البطالة إحدى القضايا الاقتصادية التي تواجه الكثير من دول العالم، و أصبحت تؤثر تأثير سلبي على المجتمع، فلذلك لابد من تدخل مؤسسات المجتمع المدني بجانب مؤسسات الدولة للقضاء على البطالة والنهوض بالمجتمع .

ويظهر دور منظمات المجتمع المدني في مواجهة تحدي البطالة، من خلال برامج التدريب و التأهيل على المهن المختلفة، وذلك باتفاق الصلة بين عملية الاكتساب للمهارات وعملية توظيفها، فلا توجد لدى منظمات المجتمع المدني تصورات متكاملة عن احتياجات سوق العمل، لذا فالأنشطة التدريبية تركز على قطاعات تقليدية، ولكي تستمر عملية التدريب بصورة ناجحة يجب أن ترتبط بالخطة العامة للدولة في مجال الاستثمار و الإنتاج (ساره جمال الدين، 2020، الصفحات 229-231).

6.دور الجمعيات في مجال الإدماج المهني والاجتماعي للشباب في سوق العمل :

أصبحت للتنظيمات الجمعوية دور محدد ووظيفة في المجتمع تظهر من خلال برنامج و إستراتجية العمل، لأن الجمعية تقوم بعدة أدوار و خصوصا في مجال الإدماج المهني و الاجتماعي، إذ تساعد الشباب على الانخراط في المحيط الاجتماعي وتسهل عملية إدماجهم مهنيا عن طريق تكوينهم في عدة مهن، من خلال الاتصال بمؤسسات التوظيف مع السعي للتوفيق بين نوع التكوين ومتطلبات سوق العمل.

وبهذا الخصوص تشير المعطيات الاقتصادية والتجارب الدولية إلى أن التكوين المهني و التشغيل سيصبح النمط السائد في المستقبل، وهو البرنامج الذي تعتمده الجمعيات الوسيطة.

وعلى سبيل المثال: في ألمانيا يعتبر هذا النمط متطورا جدا، وكثيرا ما يذكر على أنه أفضل النماذج للتكوين المهني العملي الناجح، ويقال أنه النموذج الأيسر لنقل المهارات التي تحتاجها المهنة.

فدخول الجمعيات هذا المجال جاء كمحاولة لتخفيف الضغط على المؤسسات الرسمية، خاصة مع النمو الديمغرافي الهائل وتزايد نسبة الشباب المقصي من النظام التربوي، مما ساهم في بروز هذه المؤسسات وذلك لضمان التأهيل والتكوين المهني للشباب تمهيدا لإدماجهم في عالم الشغل مع التركيز على المهن الأكثر ملائمة لمتطلبات سوق العمل في مجال القطاع العام والخاص على حد سواء، لكن يبقى المشكل الأساسي هو عدم ثقة المؤسسات و التنظيمات المهنية من أفراد وجماعات في طبيعة الشهادة الممنوحة من طرف الجمعيات ومدى مصدقيتها (حليمة، 2013، الصفحات 86-87).

7.خاتمة :

تعتبر منظمات المجتمع المدني أحد الدعامات الأساسية للدولة الجزائرية في بناء و استقرار المجتمع، حيث أصبحت في السنوات الأخيرة الضمير الحي أو صمام الأمان للمجتمع من خلال ماتقدمه من خدمات رعاية و أعمال خيرية ومد جسور التواصل بين الأفراد ومختلف مؤسساتها مما أعطها مكانة هامة في الفضاء الديمغرافي، فما تعيشه الجزائر في الفترة الأخيرة من إصلاحات سياسية و اجتماعية و تغير في السلطة نتيجة الفساد المالي، أثر على البنية الاجتماعية والاختلالات في الاقتصاد الوطني ،مما أدى إلى تفاقم بعض الظواهر الاجتماعية و انتشارها بكثرة، كالبطالة و زيادة معدل الفقر في ظل نقص سوق العمل، خاصة مع التفاوت الكبير في حجم وطبيعة التركيبة السكانية للمجتمع، لذلك عملت الدولة الجزائرية على خلق جسور التواصل بينها وبين منظمات المجتمع المدني كآلية للوقاية من هذه الظاهرة، فالعمل على هذه الإستراتجية يجب أن يقوم في المقام الأول على تكافؤ الجهود وتقسيم الأدوار وتسهيل القوانين اتجاه الأفراد، وسد الثغرات التي تعرقل الدور المهم الذي تعلبه منظمات المجتمع المدني في إدماج الشباب في سوق العمل، وهذا من أجل التقليل من آفة التسول وعمالة الأطفال في الشوارع، إذ أن تكثيف هذه الجهود باتا اليوم و أكثر من وقت مضى ضروري لتدارك النقائص و مواجهة العوائق التي تواجههم في مهامهم الرامية إلى تنمية المجتمع، ونحن أيضا كأكاديميين وباحثين مطالبين بالقيام بأبحاث و ملتقيات وندوات وأيام تحسيسية للتعريف بمدى أهمية منظمات المجتمع المدني والعمل الجمعوي للفرد داخل المجتمع.

8.التوصيات :

1. وجوب تقوية الرباط الاجتماعي بين أفراد المجتمع ومنظمات المجتمع المدني وغرس قيم وثقافة سوية في سلوكيات الأشخاص لتحقيق مبدأ التكافل والتضامن الاجتماعي.

2. يجب تعزيز الدعم المالي لمنظمات المجتمع المدني لكي تستطيع مواجهة هذه الظواهر الاجتماعية والتكفل بيها.

3. يجب على منظمات المجتمع المدني من جمعيات ونقابات المساهمة في بناء مراكز متخصصة في إدماج الشباب وتعليمهم مختلف المهن و الأعمال. ومنحهم مؤهلات وكفاءات لدخول سوق العمل.

4. تعزيز التعاون بين منظمات المجتمع المدني ومختلف المؤسسات و الشركاء الاقتصاديين لتزويدهم باليد العاملة المؤهلة من خلال تكوينهم.

5. يجب على السلطات المحلية إزالة العراقيل التشريعية والبيروقراطية التي تحول دون إدماج الشباب في سوق العمل.

قائمة المراجع :

أولا: الكتب

1. أحمد شكر الصبيحي(2000). **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
2. عزمي بشارة(1998) **المجتمع المدني، دراسة نقدية إشارة إلى المجتمع المدني العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
3. غيث محمد عاطف. (1979). **قاموس علم الاجتماع**. مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب .
4. قنديل أماني. (2008). **الموسوعة العربية للمجتمع المدني**. القاهرة، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

ثانيا: الرسائل العلمية

1. بن دراوة نادية. (2009). **قياس الفقر ومكافحته –دراسة حالة الجزائر–**. مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في النظريات الكميات المطبقة. الجزائر.
2. بوخنفوف ياقوت. (2017). **الحركة الجمعوية والعمل التضامني بالجزائر**– دراسة ميدانية لبعض الجمعيات بمدينة سطيف–. مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع السياسي – *بجامعة سطيف 02* ***http://hdl.handle.net/123456789/815*** ..
3. حدو محمد. (2020). **أثر سياسات سوق العمل النشطة على التشغيل في الجزائر**– دراسة تحليلية وقياسية (2000–2018). أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر03. ***https://dspace.univ-alger3.dz/jspui/handle/123456789/1855***

4. داودي عبد الوهاب. (2020). **الاتصال الجمعوي ودوره في ترقية الخدمة الاجتماعية الشبانية من خلال مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر**– دراسة وصفية تحليلية لعينة من الجمعيات الشبانية بالجزائر العاصمة –. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتواره الطور الثالث في علوم الاعلام والاتصال، جامعة الجزئر 03 . ***https://dspace.univ-alger3.dz/jspui/handle/123456789/1626***

5. زينب مقدم. (2020). **العمل التطوعي ودوره في تعزيز قيم رأس مال الاجتماعي لدى فئة المتطوعين** – دراسة ميدانية لبعض الجمعيات بولاية أدرار. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص علم اجتماع تنظيم وعمل، جامعة أدرار، الجزائر. ***https://dspace.univ-adrar.edu.dz/jspui/bitstream/123456789/5236/1/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9***

6. عسلي حليمة. (2013). **دور الجمعيات في إدماج الشباب في القطاع المهني** " جمعية سيدي الهواري نموذجا ". مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة وهران. الجزائر.

7. كحل الراس ليندة. (2014). **سياسات التشغيل وسوق العمل في الجزائر خلال الفترة 200-2010**. مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر3. ***https://dspace.univ-alger3.dz/jspui/handle/123456789/964***

8. لدرم أحمد. (2016). **دور منظمات المجتمع المدني في إعادة ادماج المحبوسين عنهم – دراسة ميدانية بولاية المدية**– أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علم الاجتماع الجنائي. جامعة الجزائر2. ***http://www.ddeposit.univ-alger2.dz:8080/xmlui/handle/20.500.12387/775?locale-attribute=ar***

9. يوصنبورة عبد الله. (2010). **الحركة الجمعوية في الجزائر ودورها في ترقية طرق الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الشباب.** أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة قسنطينة. الجزائر. ***https://bu.umc.edu.dz/theses/sociologie/ABOU3771.pdf***

ثالثا: المجلات العلمية

1. أحمد إبراهيم ملادي(2008):**أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية**، مجلة جامعة دمشق العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، (العدد02).

2. الحجازي علي مصطفى. (2015). **دور الجمعيات الخيرية في التخفيف من مشكلة الفقر**- دراسة ميدانية على الأسر المستفيدة بمحافظة الفيوم. *مجلة كلية الأداب- جامعة الاسكندارية* .

3. رحيمي عيسى، قرقاد عادل، و العايب نصر الدين. (2018). **ظاهرة البطالة: مفهومها، أسبابها و أثارها**، مجلة إرتقاء للبحوث و الدراسات الاقتصادية، جامعة الطارف.الجزائر المجلد 01 (العدد 00). ***https://www.asjp.cerist.dz/en/article/128874***

4. سنوسي سمية، و حامد خالد. (2021). **العمل التطوعي الجمعوي والتنمية المحلية في الجزائر - دراسة ميدانية بالجمعيات الناشطة على شبكة التواصل الاجتماعي الفايسبوك ببلدية تبسة أنموذجا.** مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الانسانية، جامعة تبسة، الجزائر. المجلد 06 (العدد02). ***https://www.asjp.cerist.dz/en/article/162336***

5. العابد سميرة، و عباز زهية. (2012). **ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع والطموحات**.. *مجلة الباحث* جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر المجلد 11 (العدد11)،. ***https://www.asjp.cerist.dz/en/article/494***

6. محمد ابراهيم ابراهيم ساره جمال الدين. (2020). **الدور التربوي لمنظمات المجتمع المدني في مواجهة الأبعاد الاقتصادية لظاهرة أطفال الشوارع – دراسة ميدانية بمحافظة الدقهلية.** *مجلة كلية التربية – جامعة المنصورة*. **https://maed.journals.ekb.eg/article_157695.html**

7. محمد السيد سعيد(1996). **المجتمع المدني العالمي**، مجلة العربي، (العدد 447)، فبراير .

8. مولود مسلم(2004). **المجتمع المدني دراسة نظرية**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، (العدد 09)، جانفي.